

20
20

التقرير السنوي للعنف في تونس



التقرير السنوي

للعنف لسنة 2020

مريم سعادة

نجلاء عرفة

ايمن بن علي

ريم سوودي

أسماء سحيون

المحتوى

المقدمة	4
أرقام المرصد: حوصلة كمية لمنسوب العنف لسنة 2020	8
النساء بين وطأة الوباء وبرائث العنف	18
التطبيع مع ثقافة العنف: بين الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي	19
الواجهة الأخرى للعنف الأسري: العنف المسلط ضد الأطفال	29
العنف في قطاع الصحة	31
جدلية الدفن: صحة الأحياء وكرامة الموتى	35
العنف تحت قبة البرلمان	37
حوصلة	41

المقدمة

افتتحت سنة 2020 بجائحة عالمية وضعت العالم وجها لوجه أمام احتياج متزايد لقطاع الصحة العمومي والذي عملت الرأسمالية على تحطيم كل حجر أساس فيه. فيروس متجدد، لا لقاح له إلى هذا اليوم، أخذ من العلماء وقتا لفهمه وتحديد أعراضه وتوعية الناس بخطورته. تعاني أغلب الدول إلى حد اليوم من اثاره الحادة على الاقتصاد، على الوضعية الاجتماعية للمتساكنين وحتى على الاستقرار السياسي.

تونس لم تعيش سنة استثنائية فقط بسبب الوضع الوبائي. حيث ساهمت العديد من الأحداث الأخرى في إعطاء الطابع الاستثنائي لألفين وعشرين. على المستوى السياسي نلاحظ تعاقب الحكومات مع تحويرات تكاد أن تكون شهرية. بالإضافة إلى ذلك، عرف الوضع البرلماني في عدة مناسبات احتقانا وتصعيدا سواء بالعنف أو بالاحتجاج. كما عرفت سنة 2020 تحركات احتجاجية للقضاة على إثر وفاة زميلتهم بفيروس كورونا مع تقديمهم لعدة مطالب مستعجلة تعود بالأساس إلى تهميش مرفق العدالة أدت إلى إيقاف مرفق القضاء في شهر ديسمبر. أما عن الحكومة، فقد تفاقمت أزمتهما والتي رغم أنها لا تعتبر وليدة هذه السنة، إلا أنها

ساهمت في تكوين الإطار العام للأزمة. حيث لاحظنا تمللا من الحكومات المتعاقبة في اتخاذ قرارات حول طريقة التعامل مع الجائحة. كما استاء العديد من المواطنين من طريقة التعامل مع التبرعات الموجهة لمكافحة أزمة الكوفيد أمام انتصار الحكومات للقطاع الخاص. وكانت هذه السنة كاشفة للنقص في الرقمنة وعجز الدولة على تحديد قائمة في المواطنين المحتاجين للمنح والمساعدات. أما على الصعيد الاقتصادي، فكان للحجر الصحي الشامل لمدة 6 اسابيع تأثير على تراجع النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الفقر بنسبة 3%. ومثل كل سنة، وجدت الحكومة نفسها في عجز عن تعبئة الموارد مما يؤدي إلى نقاشات حادة حول قانون المالية لسنة 2021.

بالنسبة للمستوى الصحي، شهدت المرافق الصحية -والتي تعاني نقصا فادحا في التجهيزات والأطباء - طلبا متسارعا على العلاج مما أدى إلى اكتظاظ ورصد العديد من حالات العنف على العاملين بقطاع الصحة، والذين وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام غضب المواطنين ورغبتهم في ممارسة حقهم الدستوري في التداوي. كما ختمت هذه السنة بحالة وفاة للطبيب الشاب بدر الدين العلوي، بسبب مصعد معطب وذهب بالتالي ضحية للبنية التحتية الهشة لمستشفى جندوبة.

ولم يساعد الوضع الأمني على احتواء الوضع وتهدئته، حيث شهدت سنة 2020 إيقافات بالجملة إثر احتجاجات ضد قانون زجر الاعتداءات على الامنين، وإيقافات أخرى سببها تدوينات فاييسبوكية فحواها رفض محتوى هذا القانون السابق ذكره. وهذا يعتبر خطوة إلى الوراء في مجال حرية التعبير. كما شهدنا، كالعادة، إفراطا في تفريق الاحتجاجات بالعنف واستعمالا متواترا للغاز المسيل للدموع والذي أدى لإلحاق طفلة ثلاث سنوات إلى المستشفى بعد اختناقها بهذا الأخير في الشابة اثر مشادات بين قوات الأمن وجمهور هلال الشابة لكرة القدم.

وسط هذا الإطار المتأجج، ارتفعت نسب العنف وخاصة الإجرامي والذي تصدر قائمة أنواع العنف بنسبة سنوية ناهزت 59% ووصل في ديسمبر لنسبة 88% من منسوب العنف المسجل من قبل مرصد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولعل المروع في العنف الإجرامي والذي يجعل الشارع يتداوله هذه السنة بشكل خاص ليست النسبة في حد ذاتها والتي كانت مرتفعة خلال السنوات الفارطة أيضا وإنما هول الحالات الخاصة التي تم تداولها في مواقع التوصل الاجتماعي وهزت الإعلام التونسي. نذكر من بينها جريمة قتل الضحية رحمة بعد عملية

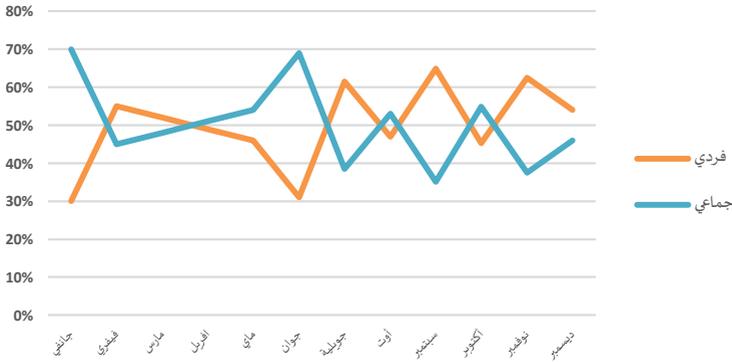
براكاج واغتصاب. أو عمليات متتالية لاغتصاب الأطفال من قبل الرشد والقصر.

إذا، فالهدف من تقرير العنف لسنة 2020 هو محاولة لتجميع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك عن طريق تقديم حوصلة كمية لمنسوب العنف حسب أرقام مرصد المنتدى. ثم قراءة انتقائية في بعض المواضيع التي ارتأينا واجب خصها ببعض الفقرات. واخترنا تسليط الضوء على العنف ضد النساء سواء كان في فترة الحجر أو من خلال التطبيع مع ثقافة العنف في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، ثم في مرحلة ثانية العنف ضد الطفل وهو الواجهة الأخرى للعنف الأسري. كما خصصنا بالذكر العنف الصحي ومسألة دفن ضحايا الكورونا. وأخيرا رصدنا بعض مظاهر العنف تحت قبة البرلمان.

أرقام المرصد: حوصلة كمية لمنسوب العنف لسنة 2020

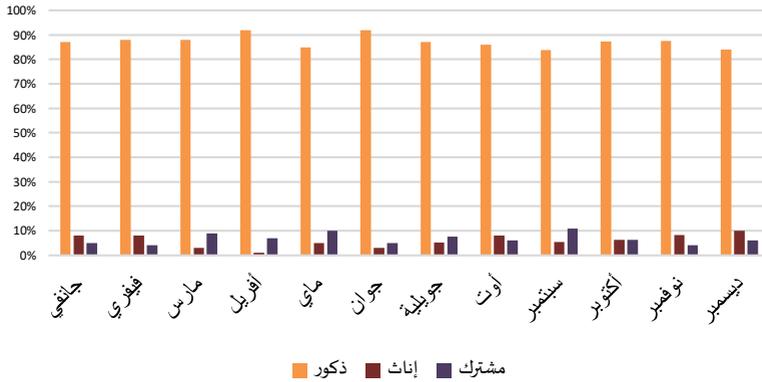
وفقا لما تم رصده خلال سنة 2020 من قبل المرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية نلاحظ تقاربا في منسوب العنف بين شكله الفردي والجماعي. إذ يأتي المعدل السنوي للعنف في تجليه الفردي في حدود 50.2% (مقابل 49.6% سنة 2019) مع ارتفاع واضح في شهري جانفي وجوان حيث قاربت نسبته 70%. أما النسبة السنوية للعنف الجماعي فكانت في حدود 49.8% (مقابل 50.4% سنة 2019) مع تخطي عتبة 60% في أشهر جويلية وسبتمبر ونوفمبر.

منسوب حالات العنف لسنة 2020

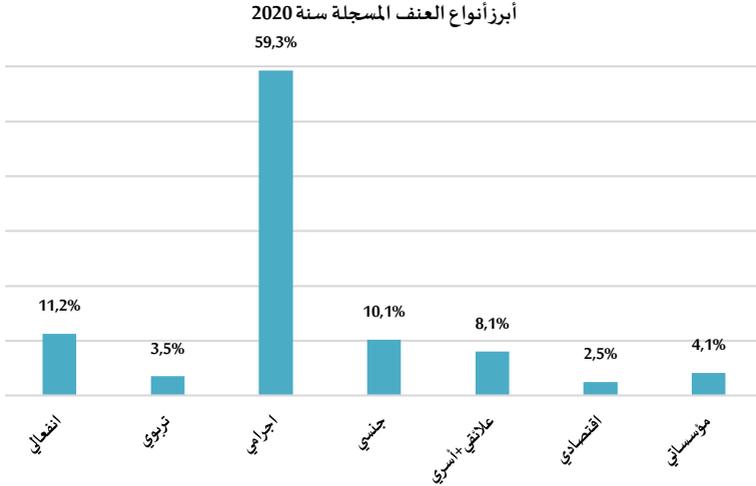


ويظل العنف ذكوريا بامتياز على مدار هذه السنة وذلك بنسبة تقدر بـ 87.3% للمعتدين الذكور و 6.8% للاعتداءات المشتركة. بينما لم تتخطى نسبة المعتدين الإناث في أي شهر 10% من إجمالي حالات الاعتداء. وقد قدر المعدل السنوي المسجل لهذه الفئة بـ 5.9% فقط.

المعتدي حسب الجنس



يبرز العنف الممارس من قبل الذكور بشكل جلي طيلة العام ولكن في شهري أفريل وجويلية يحطم كل المقاييس بنسبة 92% مقابل 1% و 3% على التوالي بالنسبة للإناث.



على امتداد الثلاث سنوات الماضية كانت قضايا العنف تمثل أكثر من ربع القضايا المسجلة. ولكن مما لا شك فيه أن سنة 2020 كانت سنة استثنائية بكل المقاييس لذلك كان العنف المرصود خلالها استثنائيا. إذ تصدر العنف الاجرامي أبرز أنواع العنف المسجلة بتونس للسنة الثانية على التوالي بمعدل سنوي ناهز 59.3%. وحسب الأرقام المسجلة من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإن هذا المعدل السنوي قد ارتفع بنسبة 63.3% مقارنة بـ 36.3% سنة 2019.

العنف الاجرامي



العنف الاجرامي

33%	جانفي
48%	فيفري
66%	مارس
45%	أفريل
55%	ماي
52%	جوان
33%	جويلية
41%	أوت
76%	سبتمبر
87%	أكتوبر
87%	نوفمبر
88%	ديسمبر

وبالعودة إلى الأرقام الشهرية لسنة 2020 نجد هذا النوع من العنف يتصدر جميع التقارير على مدار احدى عشرة شهرا (ما عدى شهر جانفي حيث كان العنف الإجرامي في المرتبة الثانية).

هذا وتميزت وتيرة الأرقام الشهرية بتصاعد بارز حيث سجل شهر جانفي أقل نسبة في السنة قدرت بـ33% من مجموع حالات العنف. لتتخطى نسبة العنف الإجرامي عتبة 80% في الثلاث أشهر الأخيرة من العام ليختتم في شهر ديسمبر بنسبة قاربت 88%.

لذلك يمكن الجزم ان هذه الظاهرة، المتجسدة في البراكاجات والاعتداءات والسرقات وجرائم القتل والتعنيف التي طفت على السطح في الآونة الأخيرة، تزداد خطورة يوما بعد يوم

وقد جاء العنف الانفعالي في المرتبة الثانية بنسبة إجمالية قدرها 11.2%. وقد برز هذا النوع من العنف في السداسية الأولى من السنة بنسب تفوق 20% مع تسجيل الرتبة الأولى بنسبة 38% في شهر جانفي.

يليه العنف الجنسي -من تحرش واغتصاب واعتداءات جنسية- بنسبة 10.1% مقارنة بـ7.5% سنة 2019. وبالرغم من أن الفارق قد لا يبدو للوهلة الأولى ذا أهمية كبرى إلا أن نسبة الارتفاع تقدر بـ34.6%. هذا وقد مثل الأطفال القصر والنساء أبرز ضحايا شكل العنف هذا.

متبوعين بالعنف العائلي والأسري بنسبة 8.1% (مقابل 8.7% سنة 2019). ثم العنف المؤسسي بنسبة 4.1% مع تسجيل نسبة قياسية في شهر جويلية وصلت إلى 22%.

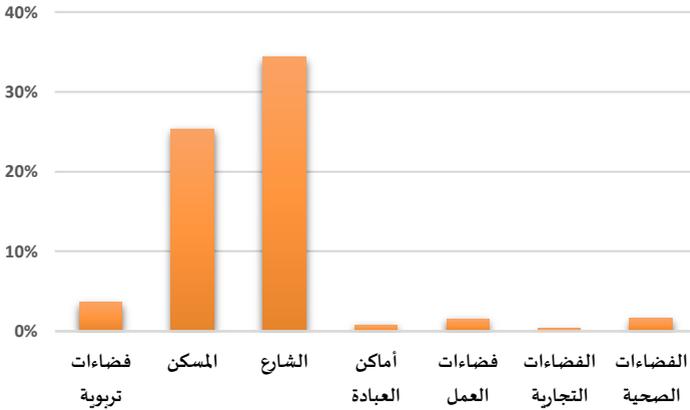
يأتي العنف التربوي في المرتبة السادسة بنسبة 3.5%. بما هو تهديد وعنف ضد التلاميذ والإطار التربوي وشبه التربوي. ومن الجدير بالذكر أن العنف في شكله التربوي قد سجل نسبا تفوق 20% في شهري جانفي وفيفري قبل أن يتراجع جراء اغلاق المدارس والمعاهد نتيجة إجراء الحجر الصحي المتخذ مجابهة لفيروس كوفيد 19 والمتزامن انتهاؤه تقريبا مع بداية العطلة الصيفية.

واحتل العنف في شكله الاقتصادي المرتبة السابعة بمعدل 2.5% من مجمل أشكال العنف المرصودة. هذا وقد حقق هذا النوع من العنف أقصى أرقامه أوج الحجر الصحي الشامل في شهر أفريل بنسبة ناهزت 14.5% ومن أبرز ضحاياه النساء والأطفال وكبار السن.

وتظل أكثر فئة مستهدفة هي النساء والأطفال. بناء على الأرقام المتأتية من وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن فإن العنف المسلط على المرأة وعلى الطفل قد تضاعف 5 مرات إلى

حدود شهر مارس. وبناء على تصريحات ممثلي الجمعيات التابعة للشأن النسوي والطفولة فإنه قد تضاعف 8 مرات إلى أواخر شهر أفريل. كما ارتفعت نسبة العنف المسلط على الأطفال لتبلغ في شهر أوت 4%. ومن أبرز تجليات العنف الموجه تجاه المرأة والطفل العنف الجنسي والعنف الاقتصادي. إذ نجد وفقا لما يذكره تقرير الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات أن الأزواج مثلوا 67% من المعتدين وأن 75% من النساء يشكين من الهشاشة الاقتصادية. هذا وقد زادت الجائحة الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية تعقيدا.

توزيع أماكن ممارسة العنف سنة 2020



انحصر توزيع حالات العنف بالأساس في فضاءين اثنين هما الشارع في المرتبة الأولى بما فيه من فضاءات عمومية وطرق

بمعدل سنوي 34.4%. يليه المسكن في المركز الثاني بنسبة 25.3%. فقد تركزت أكثر من نصف حالات العنف في هذين المكانين ليصل نصبيهما مجتمعين في شهر جوان إلى 90% من إجمالي حالات العنف المرصودة.

تتبعهما الفضاءات التربوية من مدارس ومعاهد بنسبة جمالية تقدر بـ3.5%. وقد وصلت النسبة إلى أقصاها (20%) في شهر فيفري مع تراجع ملحوظ سجل خلال أشهر الحجر الصحي والعطلة الصيفية.

و في ما يخص التوزيع الجغرافي لحالات العنف المسجلة، احتلت ولايات تونس العاصمة وسوسة والقيروان في مجمل سنة 2020 المراكز الثلاث الأولى حيث احتضنت هذه الولايات ما يناهز نصف حالات العنف المرصودة في الجمهورية التونسية.

السياسات النيوليبرالية وتهميش الاجتماعي: أو في مساهمة الدولة في خلق أرضية العنف

قبل الشروع في دراسة تفشي ظاهرة العنف سنة 2020، لا بد من التعرّيج على أحد أهم أسباب تفاقم أرقامها. فرغم ما يحاول تسويقه عن تسبب فيروس كورونا في تفشي كل آفة خلال هذه السنة «الإستثنائية» فإن في ما يتعلق بموضوع العنف، لم

يقم الفيروس إلا بكشف مشاكل هيكلية وبنوية تعود في عمقها إلى أرضية مهياة جاهزة لتفشي الظواهر العنيفة.

تتبنى الدولة للسياسات الممنهجة لتهميش البعد الاجتماعي، ساهمت في خلق أرضية العنف. وتبدأ مظاهر التهميش في قطاع التعليم حيث يتلقى الطفل أولى بوادر الانخراط في الحياة العامة. إذ ساهمت السياسات النيوليبرالية المشجعة للخواص على حساب المدرسة والتعليم العمومي في تدهور وضعية القطاع. إن ما نراه اليوم من احتجاجات متواترة في سلك التعليم تعود إلى سنوات من تهيمش مطالب الإطار التربوي والذي تتفاوت وضعيته حسب الجهة والمنطقة والمدرسة. ما يخلق نوعا من التمييز المتأني من التفاوت في البنى التحتية بين المناطق. فلا بد من الإنصات إلى مطالب الأولياء والإطار التربوي فيما يتعلق بتحسين الطرق المؤدية إلى المدارس، والبنية التحتية للمكان الذي يدرس فيه الأطفال. كما أن غياب أبسط مؤشرات الحفاظ على صحة التلاميذ وسلامتهم يدعو إلى القلق ويؤدي إلى الاحتقان. ونذكر في هذا الإطار بحالات المرض التي تسببت فيها بيوت الراحة الملوثة وغياب الصابون وإهمال المنشآت التربوية في تضاعف نسب الإصابة بمرض "البوصفير" أو التهاب الكبد الفيروسي "أ" في صفوف التلاميذ مقارنة بسنة 2011. كما سجلت حالات للوفاة

بهذا المرض في صفوف الأطفال. ويرتبط تهميش المدارس بمدى تهميش المنطقة ككل وهذا يعزز الإحساس بالظلم والحيف الاجتماعي. كما أن التعاطي مع ظاهرتي العنف والتنمر لم يتم التعامل معها بالجدية الكافية. فبعض المدارس والمنشآت التربوية ومحيطها صارت ساحات لجرائم اغتصاب وعنف وبراكاجات ومسالك ترويج لأنواع عديدة من المخدرات. ثم أن غياب الأمن في المؤسسة التربوية وتفاقم نسب الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وبعد المدرسة وتدهور البنى التحتية، ساهم في ارتفاع نسب الانقطاع المبكر عن الدراسة. نلاحظ إذا عملية القضاء التدريجي على هذا الفضاء الأمن للطفل والمراهق وتحوله إلى فضاء يمارس فيه العنف ويصبح فيه التلميذ ضحية سهلة معرضة لجميع المخاطر. إذا، فإن تجربة المدرسة كأول عملية اتصالية بين الطفل ومؤسسات الدولة باتت عملية فاشلة يستخلص منها غياب الأمن وتفاقم اللامساواة والتهميش. حيث يكتشف الطفل تهميش كل القطاعات من خلال المدرسة، كالنقل والصحة والأمن، إضافة إلى التعليم. وهو فعلا ما يجده في بقية المؤسسات. إن تضافر الجهود لخلق قطاعات عمومية فاشلة وعاجزة وغياب الأمل من مستقبل أفضل بارتفاع نسب البطالة والفقر، يمثل البعض من الأجزاء التي تخلق أرضية مهيئة لتفشي ظاهرة العنف. فتهميش الاجتماعي والإحساس بالظلم وغياب الكرامة الإنسانية التي لا تتوفر بغياب

أبسط مقومات العيش الكريم، مع الغياب التام للتأطير النفسي له مخلفات عنيفة على المجموعات البشرية والمجتمع. وتمثل سببا من أسباب تفاقم ظواهر أخرى كالانتحار والهجرة غير النظامية وغيرها والتي تضع المواطنين والمواطنات أمام خطر الموت.

النساء بين وطأة الوباء وبراثن العنف

ضمن أي تقرير يختص بدراسة العنف، غالبا ما نجد فقرة مخصصة لتعاطي مسألة العنف ضد النساء باعتبارها اشكالا هيكليا يجد عمقه في تركيبة البنى الاجتماعية وانعكاسها على سلوك الأفراد. وسيتم تعاطي الأرقام المخصصة لسنة 2020. ولكن لا بد أن نخص بالذكر مؤشرات العنف زمن الحجر الصحي تحديدا. نحن على بعد نقرة واحدة من كم هائل من التقارير والمقالات والتصريحات حول نسبة العنف ضد النساء وتفاقمه. هذه الكثافة المعلوماتية المتعلقة بهذا الموضوع بالتحديد تعود لحالة الطوارئ المعلنة من قبل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ومجموعة من المنظمات والجمعيات النسوية. إثر وضع الوزارة لرقم أخضر مجاني يتلقى التلميحات المتعلقة بالعنف ضد النساء والأطفال، أعلنت وزيرة المرأة أسماء السحيري عن تضاعف مستوى العنف بخمس مرات مقارنة بنفس الوقت من العام

الماضي. بينما صرحت وزيرة العدل ثريا الجريبي في جلسة حوار بالبرلمان مارس 2020 حول الوضع الوبائي في فترة الحجر الصحي أنه قد "تم تسجيل ارتفاع في حالات العنف خلال فترة الحجر الصحي، إذ حققت النيابة العامة في 4 آلاف و263 قضية، تتعلق بالعنف ضدّ المرأة والطفل خلال الحجر"

بينما تم الاتفاق في جميع أنحاء العالم أن التزام المسكن، هو الملجأ الوحيد أمام فيروس قاتل فتك بالعديد من الأرواح وعرى لنا حجم الفجوة التي وقعت فيها الأنظمة الصحية والسياسات العمومية في مجالات حيوية كالصحة، إثر إتباع السياسات النيوليبرالية وتفضيل مصالح رؤوس الأموال على القطاع العام، زامت عملية التطويق على الفيروس، تطويقا موازيا على النساء المعنفات داخل بيوتهن. البيت، ذلك المكان الآمن للبعض، تلك القوقعة التي تحمينا من خطر الموت، يمثل منطقة أخطر للنساء والأطفال الذين يعانون من مأساة العنف المنزلي.

التطبيع مع ثقافة العنف: بين الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

مثلت مواقع التواصل الاجتماعي مصدرا للقلق والرغبة والتنمر سنة 2020. ولكن كان تأثيرها السلبي والسام أكثر وضوحا

في فترة الحجر الصحي. حيث لازم فئة هامة من المجتمع منازلها، مما أدى إلى قضاء المزيد من الوقت أمام شاشات الهاتف والحاسوب. قد تعود هذه الحالة من البقاء على الإنترنت لرغبة في التهام كل ما يمكن المعلومات حول انتشار الفيروس والتطورات المتعلقة بالعلاج أو لاكتشاف ما يحدث في العالم الخارجي الذي أصبح غير متاح بسبب الحجر. أو ربما ملء الفراغ ومقاومة الضجر والملل. كما تم استعمال هذه المنصات المجانية للتبليغ عن التجاوزات التي طالت المواطنين في تعاملهم اليومي مع المؤسسات الصحية، التعليمية والأمنية. وتداول رواد الموقع العديد من الفيديوهات منها التحذيرية من خطورة الفيروس والتي، رغم نشرها لموجات تبعث الجزع والقلق، قاومت إلى حد ما النزعة التكذيبية المتمردة والمشككة في مدى صحة وجود هذا المرض بالأساس. وهنا نأتي إلى الدور الثاني الذي لعبت مواقع التواصل الاجتماعي من نشر لفيديوهات ومقالات تكذب صحة المعلومات المقدمة من الجهات الرسمية وتحلل في أطر مؤامراتية أسباب الحجر الصحي. وسط هذه التخمة المعلوماتية وانتشار الأخبار الكاذبة، كان فايسبوك تحديدا مصدرا للسموم والذعر والقلق. ولكن، كل هذا لم يكن أسوأ ما شاهدنا سنة 2020. إذ غزت مواقع التواصل الاجتماعي مشاركات فايسبوكية "ساخرة"، تسعى إلى التهمك، تدعو بشكل واضح وصريح على تصعيد العنف ضد

النساء. حيث تم نشر عدد من التدوينات في صفحات لا يمكن عدّها تدعو إلى استغلال فرصة الحجر الصحي لتعنيف المرأة- الزوجة تحديداً وذلك لغياب الرقابة وعدم قدرتها على الشكوى والالتجاء إلى القضاء. على سبيل الذكر، تم رصد تدوينات فحواها الآتي: " فرصة باش تضرب مرتك وما عندها وين تمشي، حتى المحكمة مسكرة".

أولاً لا بد من التعرّيج على أن هذا التصعيد في منسوب العنف، تزامناً مع التدابير التي اتخذها المجلس الأعلى للقضاء للحد من انتشار فيروس كورونا من بينها الاكتفاء بالنظر في المادة الجزائية. مما يؤدي إلى عدم النظر في القضايا المدنية بما في ذلك المتعلقة بالطلاق والجلسات الصلحية. ورغم أن هذه الإجراءات متخذة بعد تكييف الوضع الصحي للبلاد واعتباره من قبيل القوة القاهرة، ما يعطي الصلاحيات للمجلس باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتخفيف من تفاقم الوضع الصحي إلا أنه كان معرقلاً لوصول النساء لمرفق العدالة، ومؤججا لإحساس غياب الرقابة القضائية وتسجيل المزيد من حالات العنف.

هذا طبعا لم يمنع من فتح تحقيقات من قبل النيابة العمومية في قضايا العنف ضد المرأة والطفل بوصفها جزائية، إذ

تم تسجيل 5111 متهمة وفتح 4263 تحقيق حسب تصريحات وزيرة العدل.

أمام تفشي هذه الظواهر الخطيرة، وضعت وزارة المرأة خطاً أخضر لتلقي شكاوى العنف المسلط ضد النساء والأطفال. كما تم التنسيق مع مختلف الوزارات أهمها وزارتي الصحة، العدل والداخلية لتفعيل بعض فصول قانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على جميع أنواع العنف ضد المرأة.

حيث ينص الفصل 26 من القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة أن "تقوم الوحدة المختصة بإعلام الضحية وجوباً بجميع حقوقها المنصوص عليها بهذا القانون بما في ذلك المطالبة بحقوقها في الحماية لقاضي الأسرة.

يمكن للوحدة المختصة بعد أخذ إذن من وكيل الجمهورية وقبل صدور قرار الحماية اتخاذ إحدى وسائل الحماية التالية:

- نقل الضحية والأطفال المقيمين معها عند الضرورة إلى أماكن آمنة بالتنسيق مع الهياكل المختصة ومندوب حماية الطفولة.
- نقل الضحية لتلقي الإسعافات الأولية عند إصابتها بأضرار بدنية.

- إبعاد المظنون فيه من المسكن أو منعه من الاقتراب من الضحية أو التواجد قرب محل سكنها أو مقر عملها عند وجود خطر ملم على الضحية أو على أطفالها المقيمين معها

وفي محاولات لتطبيق بعض ما ورد في هذا الفصل، نسقت وزارة المرأة، حسب تصريحها، مع وزارة الداخلية لتطبيق الفقرة المتعلقة بإجبار المعتدي على إخلاء مكان السكنى لفائدة الأطفال والمرأة ضحية العنف، إذا مثل وجوده خطرا. كما عملت الوزارة على تأمين ثمانية مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف وأطفالهن، والتنسيق مع وزارة الصحة لتخصيص أماكن للحجر الصحي لمدة 14 يوم، قبل إلحاق النساء مراكز الإيواء، حماية من انتشار فيروس كورونا.

وفي محاولة أخرى لتطبيق فصول القانون، وتحديد الفصل 13 والذي ينص على الحق في " النفاذ إلى المعلومة والإرشاد القانوني حول الأحكام المنظمة لإجراءات التقاضي والخدمات المتاحة" عمدت الوزارة إلى توفير خط أخضر مجاني لتمكين النساء من استشارات قانونية ونفسية. كما تعهدت الوزارة بالعمل المستمر للوحدات الخاصة المتعهدة بالبحث في جرائم العنف ضد النساء في جميع الولايات دون انقطاع.

من جهة أخرى، أطلقت جمعيات نسوية حملات تضامنية مع النساء ضحايا العنف، وكانت شديدة اليقظة في رصد عدد هام من التجاوزات، وقامت بدور توعوي، إرشادي وتحسيبي لتخفيف هول الحجر الصحي وما خلفه من عنف. من بين هذه الإجراءات، إطلاق حملة "ماكش وحدك" من قبل جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية. كما وضعت جمعية النساء الديمقراطيات عدة أرقام في الجهات لتلقي شكاوى العنف وإرشاد النساء.

كل هذه المحاولات والجهود للقيام بما هو قانوني وتحقيق دور الدولة في حماية المواطنين لم يكن كافيا ولا رادعا أمام انتشار أوبئة في المجتمع أقوى من الفيروس. حيث تم رصد حالات لنساء توجهن إلى مراكز الأمن لتقديم شكاوى، فقط ليجدن تصرفات لا مبالية ومخالفة للقانون. فتصبح مراكز الأمن بدورها مراكز تعنيف معنوي للنساء، أين يتم حرمانهن من حقهن في الإجراءات القانونية، في التقاضي وخاصة في الحماية.

كما يجب التأكيد، على أن كل الحملات السابق ذكرها رغم أهميتها وتأثيرها الإيجابي، إلا أنها تتم غالبا على شبكات التواصل الاجتماعي وشاشات التلفاز. وهنا، يجب أن لا ننسى أن هذه المصادر للمعلومة، رغم قربها للبعض، إلا أنها امتياز، لا تتمتع به

جميع النساء. ثم أن الثقافة الذكورية المهيمنة وبنية المجتمع البطريكي، لا يتأتى فقط من الهيمنة على النساء من خلال العنف الجسدي، اللفظي والاقتصادي فقط. بل وفي جزء أهم وأكبر منه، يأتي من القوة الناعمة للعنف الرمزي.

يمثل العنف الرمزي حسب بورديو - - شكلا من أشكال العنف غير المرئي وغير المادي، الذي يترسخ في البنى الاجتماعية عن طريق فرض المهيمنين للرموز والوسائل التي تحافظ على موقعهم المهيمن وتحمي مصالحهم. يستبطن الخاضع للهيمنة العنف الرمزي، وتجعله يرى في مظاهر الهيمنة أمرا مشروعاً.

يفسر العنف الرمزي العديد من المظاهر، من بينها رفض النساء للالتجاء إلى مراكز الأمن وتقديم شكاوى بأزواجهن أو قبول العنف كجزء يومي من الحياة الزوجية للحفاظ على الأسرة. حيث تساهم التنشئة الاجتماعية في فرض أدوار معينة للنساء والرجال، وتساعد للمرأة مهمة حفظ العائلة من التشتت حتى على حساب صحتها النفسية والجسدية. فنلاحظ رفض النساء لطلب حقوقهن خوفاً من ردود أفعال المجتمع، العائلة وحتى الجيران، والتي تشجع المرأة على البقاء في منزل المعنف فقط لتحقيق "الستر"، أو للتمتع بامتياز العيش تحت "ظل رجل بدل ظل الحائط". هذه النظرة الدونية للمرأة في المجتمع المتأتمية من عصور

من الهيمنة البطيركية بكل ما تحمله من رموز للإخضاع ومن فرض للحفاظ على البنى الاجتماعية في صورتها الحالية بكل الوسائل لفرض هيمنة الرجال على النساء. سواء كانت عن طريق سلب الحقوق، أو ممارسة العنف أو إنكار قيمة ودور النساء في المجتمع وحصره في دور وحيد وهو تربية الناشئة، تصعب مهمة النساء في التخلص من كل رموز الهيمنة، عن طريق فرض قانون يزعم حمايتهن من العنف.

وهنا يأتي الدور الهام وشديد الإلحاح، للفصل السابع من قانون القضاء على العنف ضد المرأة، الذي لا تفرضه إجراءات قانونية بل يعمل على إصلاح برامج التعليم لنشر ثقافة المساواة والتي تساهم بدورها في نبذ ثقافة العنف. حيث ينص الفصل:

"على الوزارات المكلفة بالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والثقافة والصحة والشباب والرياضة والطفولة والمرأة والشؤون الدينية اتخاذ كل التدابير الكفيلة بوقاية المرأة من العنف ومكافحته في المؤسسات الراجعة إليها بالنظر، وذلك من خلال:

- وضع برامج تعليمية وتربوية وثقافية تهدف إلى نبذ ومكافحة العنف والتمييز ضد المرأة وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتثقيف الصحي، والجنسي،

- تكوين المرين والساهرين على المجال التربوي حول المساواة وعدم التمييز ومكافحة العنف لمساعدتهم على معالجة قضايا العنف في الفضاء التربوي.

- تنظيم دورات تدريبية خاصة في مجالات حقوق الانسان وحقوق المرأة وحمايتها من العنف ومكافحته لفائدة الموظفين العاملين في هذه المجالات،

- اتخاذ كل التدابير اللازمة لمكافحة الانقطاع المدرسي المبكر خاصة لدى الفتيات في جميع المناطق،

- إحداث خلايا إصغاء ومكاتب عمل اجتماعي ونوادي صحية بالتعاون مع الأطراف المعنية،

- نشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان وترسيخها لدى الناشئة.

وتكمن هنا أهمية التسريع بتطبيق هذا الفصل والعمل على مكافحة العنف بنشر العلم والمعرفة بالإضافة إلى الوسائل الأخرى كالقضاء والأمن.

أما بالنسبة إلى وسائل الإعلام، فلا زلنا نلاحظ العديد من التجاوزات الصارخة والخرافة لقانون القضاء على العنف ضد المرأة. بين البرامج ذات الصبغة الاجتماعية التي تطبع مع ثقافة العنف عن طريق التشريع للعنف إذا كان "مبررا" من خلال اسئلة

من قبيل "إنت شعمتلو باش ضريك؟" ومن خلال التسامح مع المعنفين والدعوة إلى الصلح بتبريرات من قبيل "راجلك مولى بيتك"، أو "سامحو خاطرأوا يحبك"، تساهم وسائل الإعلام في نشر ثقافة الافلات من العقاب وتشجع على تعنيف النساء في مرحلة أولى، ثم طلب الصلح في مرحلة ثانية. كما تشارك بعض الأعمال الفنية في نشر الصور النمطية للمرأة في خرق واضح لمقتضيات الفصل 11 من قانون القضاء على العنف ضد المرأة والذي ينص على:

"ويمنع الإشهار وبث المواد الإعلامية التي تحتوي على صور نمطية أو مشاهد أو أقوال أو أفعال مسيئة لصورة المرأة أو المكرّسة للعنف المسلط عليها أو المقلّدة من خطورته، وذلك بكل الوسائل والوسائط الإعلامية."

ورغم تحركات الهايكا في العديد من المناسبات، إلى أن هذه الإجراءات تؤخذ بعد تحرك مدني، أو استنكار في وسائل التواصل الاجتماعي. ولا تكفي هذه الرقابة للحد من الثقافة المنتشرة المتسامحة مع ثقافة العنف.

الواجهة الأخرى للعنف الأسري: العنف المسلط ضد الأطفال

الطفل الى معنى مجلة حماية الطفل هو "كل إنسان عمره أقل من ثمانية عشر عاما ما لم يبلغ سن الرشد بمقتضى أحكام خاصة". ومن أفات المجتمع تعرض الأطفال إلى جميع أنواع العنف داخل الفضاء العام كالمدرسة والشارع، أو داخل الفضاء الخاص، أي المسكن العائلي. وتتعد الحالات التي تضع الطفل في وضعية تهديد، حيث يمكن أن يتعرض إلى سوء المعاملة، الإهمال والتشرد، التقصير البين في الرعاية والتربية، الاستغلال الجنسي، الاستغلال الاقتصادي، الاستغلال في الإجرام، أو التنمر في الأطر المدرسية. مع تنامي حالات العنف المسلط ضد الأطفال، ومع تفاقم حالات الاغتصاب والقتل، يعتبر الطفل من أضعف الحلقات وأكثرها تعرضا للتهديد الجسدي والنفسي.

بينما قل تراود الأطفال على الفضاء العام والمدارس، مما أدى إلى انخفاض في حالات التنمر والعنف الموجه ضد الأطفال في الفضاء العام، أصبح هؤلاء أكثر عرضة إلى العنف المنزلي الجسدي والنفسي.

خلال فترة الحجر الصحي، تم تلقي 331 اشعارا للتبليغ عن حالات عنف ضد الأطفال بجميع أشكاله من بينها 35 اشعارا

يتعلق بالعنف الجنسي حسب المندوب العام لحماية الطفولة. كما تم التبليغ عن "117 حالة عجز عن الإحاطة والتربية و78 حالة اهمال وتشرد و55 حالة اعتياد سوء المعاملة و19 حالة فقدان السند العائلي و3 حالات استغلال اقتصادي". طبعا، هذه الأرقام لا تعكس الواقع ولا حتى تحاكيه. حيث أن العزوف عن التبليغ هو الأصل في هذه الحالات. إذ أن الأطفال لا يملكون وسائل التبليغ (سواء لصغر السن، النقص في المعلومة أو الخوف من عواقب التبليغ)، فيبقى الأمر مرتبطا بإشعار من قبل أحد الوالدين أو الجيران. في نفس الفترة تم تلقي 13 طفل مرافق لأمهات تعرضن للعنف، في مركز الإيواء الوقتي للنساء والأطفال ضحايا العنف.

كما يجب التعرّيج على أن فترة الحجر الصحي كانت فترة عصبية للأطفال الذين تم انتزاعهم من الفضاءات التي يواكبونها بشكل يومي كالمدراس والمحاضن، دون إشعار مسبق أو أي تحضير نفسي. ووجب عليهم التزام المساكن مع أولياء قد لا يجيدون التعامل مع هذا الوضع الجديد، أو قد يبادرون بالعنف الجسدي والنفسي. ومع النقص أو الغياب التام للأنشطة الترفيهية، يتعرض الطفل للضغط النفسي حتى في المنازل الأكثر استقرارا من الناحية العاطفية. مما يدعو إلى مزيد من التفكير في وضعية الأطفال.

إن الوضعية النفسية للطفل المعرض مباشرة للعنف الجسدي أو النفسي الناتج عن تسليط العنف على أحد الوالدين، هو جانب من اللا م فكر فيه على صعيد الإجراءات. حيث لا يتمتع بالإحاطة النفسية إلا في الحالات الشاذة التي يتم فيها التبليغ عن العنف أو في حالة التحاقه بمركز إيواء. إلى أن عدد الأطفال المعرضين لشتى أنواع العنف هم أكثر بكثير من العدد المدعوم من قبل المؤسسات.

العنف في قطاع الصحة

أججت أزمة الكورونا الحوار حول مدى تفاقم مشاكل قطاع الصحة في العالم. ولم تكن تونس بعيدة عن هذا الحوار. حيث شهد هذا القطاع تراجعاً هاماً في جودة الخدمات المسداة لصالح المواطنين على طول السنين الأخيرة. حيث تم رصد نقص فادح في الأجهزة الطبية، وطال الجدل حول أزمة الأدوية، وخاصة بين علاقة النقص في كميات الدواء والفساد في هذا المجال. بالنسبة للقطاع العمومي للصحة، فالتدهور يعتبر هيكلي بالأساس، يعود إلى سنوات من التهميش، والإهمال والإحصائيات الخاطئة والمظلمة للحقيقة. أدى نقص الشفافية إلى انفجار المعلومات بعد ثورة 17 ديسمبر- 14 جانفي مما يوهم أن الوضع لم يتأزم إلا بعد هذا التاريخ. ولكن مشاكل القطاع ليست حديثة

ولم تنجها الثورة أو أزمة كورونا. حيث تشكو المستشفيات في الجهات من نقص التجهيزات وأطباء الاختصاص. ويرفض الاطباء العمل في الجهات بسبب عدم توفر أساسيات العمل الطبي وتعرضهم اليومي والمباشر لغضب المواطنين وحاجياتهم لأبسط الأدوية والإجراءات الغير متوفرة لأسباب لا يتحملها المعالج. بينما تعاني المستشفيات الأساسية والجامعية من الاكتظاظ خاصة في المراكز الاستعجالية التي يتعرض فيها الأطباء والممرضون لنسب هامة من العنف بشكل يومي. ويعتبر التداوي اليوم في القطاع العام الشبه مجاني ضريبة يدفعها المواطن بدل أن تكون امتيازاً توفره الدولة لتطبيق العدالة الاجتماعية ولاحترام الفصل 38 من دستور جانفي 2014 والذي ينص على الآتي:

"الصحة حق لكل إنسان. تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية. تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقد السند، ولذوي الدخل المحدود. وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية طبق ما ينظمه القانون"

حيث أن التداوي في المستشفيات على وضعها الحالي هو عبارة عن مغامرة عنيفة تبدأ صباحاً بالنقل العمومي العابر للجهات أحياناً وتنتهي بيوم عصيب مليء بالقلق والتوتر المتأتي من

غياب الطبيب أو انقطاع الدواء أو نقص الأسرة أو حتى طول مدة الانتظار وبالتالي ضياع الحق في الصحة، أبسط وأوضح حق من حقوق الإنسان. كما أن وضعية الطبيب والممرض والعامل بالمستشفى هي أيضا مغامرة تعرضهم يوميا إلى غضب المواطنين من تدهور القطاع وغياب الأجهزة والأدوية ونقص أطباء الاختصاص في بعض المناطق.

ولم يتوقف الحديث عن قطاع الصحة الذي صار عرضة لسلسلة من الكوارث على مر السنوات، ونذكر من ضمن هذه الفضائح المرتبطة أساسا بقضايا فساد: قضية اللوالب القلبية منتهية الصلاحية والتي مست صحة 151 مريض وتورطت فيها 14 مصحة و-49 طبيب. والتي تثبت ضعف إمكانيات الرقابة، أو تغلغل إمكانيات الفساد. تم اثر هذه القضية فتح تحقيق واستقالة وزير الصحة عبد الرؤوف الشريف الذي لم يلبث في الحكومة أكثر من 6 أشهر. سنتان بعد هذه الكارثة، تفقد 11 عائلة تونسية، 11 رضيعا نتيجة تعفنات في الدم. ويفتح تحقيق آخر ويهتز الشارع التونسي من جديد.

لم يتوقف الأطباء عن وصف الوضع الصحي بالكارثي ولم يتوقف المواطنون عن نشر يومياتهم مع المستشفيات، ولكن هذا لم يمنع الحكومات المتعاقبة على تخفيض ميزانية الصحة كل

سنة متجاهلين الإمكانات الضعيفة للبياكل الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تدهورت مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على المرض في تغطية تكاليف الصحة لعدة أسباب أهمها ارتفاع نسبة البطالة والفقر والانخراط المرتفع في القطاع الغير منظم.

تعود الفائدة من ضرورة سرد هذا السياق المطول إلى تبين أن أزمة كورونا ليست السبب الرئيسي في أزمة قطاع الصحة وأن هذا الأخير لا يكاد يتعايش مع الأوضاع اليومية العادية. فكيف له التصدي لفيروس وبائي يزيد من الطلب على هذا القطاع ويتطلب أداء مرتفعا وأكثر فعالية لاستيعاب الحالات والحفاظ على شروط السلامة والنظافة وحماية المواطنين والإطار الطبي وشبه الطبي وكل العاملين بالقطاع.

إن كل المؤشرات السابق ذكرها رفعت في جرة الاحتقان، ومثل العاملون بالمستشفيات الخط الأمامي الذي تعرض إلى العنف الناتج عن تراكمات تعود إلى غياب المساواة في الولوج إلى قطاع الصحة وإلى الأدوية والأسرة وبالتالي إلى الخلاص أمام وباء مجهول.

ارتفعت إذا وتيرة الاعتداءات والعنف الموجه ضد الإطار الطبي وشبه الطبي. وصلت إلى تهجمات بالسكاكين. هذا العنف هو ليس بالمسألة الجديدة، حيث رفعت وزارة الصحة 400 قضية

في الاعتداءات الموجهة ضد الأطباء والممرضين بين سنتي 2015 و-2016. ولكن، مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية ومحدودية الأسرة وأجهزة التنفس، أصبح المواطن يلقي اللوم على الطبيب في حالة وفاة أحد أقاربه. مما يعرض الأطباء لنوعين من التهديد، الأول تهديد من الفيروس الذي يتعرض له كل يوم بأقل ما يمكن من معدات الحماية، والثاني تهديد جسدي من قبل طالبي العلاج أو عائلاتهم.

جدلية الدفن: صحة الأحياء وكرامة الموتى

لم يكن واقع الفيروس على حامله وعائلاتهم سهلاً. ففي كل مراحل تطور الفيروس في جسد المريض، تتطور معه المشاكل المتعلقة بالرعاية الصحية، بالدعم المادي وبتأثيره المعنوي على صحة المصاب وأقاربه. ولكن تأثير المرض لا ينتهي حتى بعد الموت. وسط شوشرة المعلومات وكثرة الجدليات، تعرضنا سنة 2020 إلى جدال حول دفن جثث ضحايا الكورونا. حيث رفض بعض الأهالي في بعض المناطق دفن جثث الموتى بسبب المرض خوفاً من انتقال العدوى وانتشار الفيروس. وتم التعبير عن هذا الرفض بشكل احتجاجي أدى إلى مشادات بين قوات الأمن والمواطنين، (بنزرت) وفي مرحلة أخرى إلى نقل جثة إلى مقبرة أخرى (باجة). في تعمل

مخالف للقيود المتعلقة بعدد المصاحبين للجنازة وفي مرحلة ما منع تشييعها، تم رصد بعض الجنائز التي تمت في الظلام.

وينص البروتوكول على أن تتم عملية الدفن من قبل الجهات المعنية وتحديدًا، أعوان مؤهلون من البلديات. ويقوم المعنيون، بتعقيم جثمان الفقيد، ثم وضعه في كيس بلاستيكي يتم تعقيمه هو الآخر، ثم يوضع في تابوت يعقم. وبعد نقله في سيارة معدة للدفن، تقوم السلطات بتعقيم السيارة. كما يرتدي القائمون على الدفن أكياسا بلاستيكية غرضها الحماية وأقنعة واقية من الغازات السامة. كما تداولت بعض مواقع التواصل الاجتماعي فيديوهات لجنازات تم فيها نقل الجثث باستخدام الجرافة.

هذه المشاهد شديدة العنف من حيث وقعها النفسي على أهالي الضحايا واهبائهم. فالأقنعة الواقية مثلا، لم يتم اعتمادها في المستشفيات من قبل الأطباء المتعرضين يوميا إلى المرض وتم الاكتفاء بالكمامات. إن التشديد على إجراءات الدفن في وهلة أولا، كانت معبرة عن حالة من الهلع الفائق للسلطات والتي أدت إلى تناسي لكل نزعة إنسانية وتجاوز مبدأ كرامة الإنسان حتى بعد موته. فللجثة كرامة في القانون، وحرمة في الدين. هذا ما جعل السلطات تنظر مرة أخرى في هذا البروتوكول لجعله أكثر إنسانية

من خلال السماح ل-10 أشخاص من الأقارب بحضور مراسم الدفن مع منع لباس القناع الواقي و منع استعمال الجرافة.

ورغم ذلك، فإن هذا الاستياء الشديد من حرمان الأقارب من فرصة توديع احيائهم، لا يبرر تعامل الأهالي اللاإنساني مع مراسم الموت. خاصة في غياب الدليل أن الجثامين معدية حتى في حالة القيام بالإجراءات اللازمة واحترام التباعد الاجتماعي وعدم لمس الجثة مباشرة.

العنف تحت قبة البرلمان

لا يعتبر البرلمان التونسي مكانا آمنا للنقاشات السلمية حول المواضيع الهامة المتعلقة باهتمامات المواطنين والمواطنات. ولا يمثل أيضا إستثناء مقارنة ببرلمانات أعرق الديمقراطيات في العالم والتي تشهد بدورها مشادات كلامية ونقاشات متشنجة حول المواضيع التي لا يتفق فيها المجتمع والقوى السياسية. بيد أن سنة 2020 شهدت بعض الغرائب البرلمانية الغير مسبوقة والغير مقبولة من استعمال للعنف الجسدي ومن أرياحية تامة بالتفوه بخطابات عنيفة، تنشر ثقافة الكراهية وتجعل من البرلمان منبرا ومثالا لتشريع العنف والتنظير له. بعد تكليل سنة 2019 بزيارة أمنية لقبة البرلمان جاء 2020 بمشاهد بعضها وجدها

الشارع التونسي طريفة ومدعاة للتهكم والسخرية كبعض المشادات الكلامية والصراخ والهيستيريا والتي صارت معتادة بل ومتوقعة وسط مشهد سياسي محتقن ولا يحظى بالثقة. ولم يكفي تعطيل أشغال المجلس في عدة مناسبات إلى حد الشلل التام. كما لم يكفي التسريع بالنظر في وقت قياسي في قوانين تقييد حرية المواطنين ومكاسب ثورة الحرية والكرامة. ونتحدث هنا عن النظر في القانون المتعلق بزجر الاعتداءات على القوات المسلحة في وقت لم نتخلص فيه بعد من العنف الأمني دون حماية إضافية للأمنيين في خرق واضح لمبادئ القانون الجزائي كمبدأ تناسب الجريمة والعقوبة ومبدأ وضوح القاعدة الجزائية وسط إهمال تام لمطالب إصلاح القطاع الأمني، هذا القطاع الممتاز في إرساء ثقافة الافلات من العقاب. ولم يكفي إحتضان المجلس، لفترة أكثر من المعقولة لنائب متهم في قضية تحرش. كل هذه التجاوزات والممارسات، حضرتنا لأحداث نهاية سنة 2020. نهاية سعيدة، لسنة سعيدة. حيث بادر أحد نواب ائتلاف الكرامة بتحضير خطاب تاريخي فيه كل العناصر الكافية للتفريق، لنشر ثقافة الكراهية والعنف، يستهدف النساء في سنة كانت مكللة بأرقام غير مسبوقة للعنف ضد النساء.

وجاء هذا الخطاب في جلسة استماع تتعلق بميزانية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. واستعمل فيه النائب عبارات تفريقية تحرض على تقسيم قائم على "هن" و-"نحن"، "نسائنا" و-"نساءهم"، واستعمل فيها عبارات من معجم "العهر" و-"الفجور" واتهم فيها الجمعيات والمنظمات النسوية بالتجارة بقضايا النساء. خطاب ممنهج مليء بوسائل الهيمنة وكل ما أتت به البطيركية من تحكم في جسد النساء وحریاتهن. وهو في نفس الوقت خطاب عنيف، يحرض في طياته على العنف ضد كل من لم يتم مدحها في هذا الخطاب. أي، كل مواطنة تونسية قررت التمتع بحقوقها المكتسبة، تحت ضل الدولة المدنية. ومثل هذا الخطاب صدمة لجميع القوى الحداثية والتقدمية ونددت به العديد من الجمعيات النسوية، من بينها أصوات نساء والتي اصدرت بيانا عبرت فيه أنها «تفاجأت بخطاب النائب عن ائتلاف الكرامة محمد العفاس الذي كان خطاباً صادمًا ورجعياً ومهيناً للنساء، حيث نعت هذا النائب النساء بأشد النعوت وألقى عليها ألفاظاً ثقيلة مرهقة وتعمد وصف الأمهات العازبات بالعاهرات واستعمل ألفاظاً رجعية تحرض على العنف والكرهية». واستنكرت أصوات نساء "وبشدّة ما جاء على لسان النائب المذكور من عنف لفظي ومعنوي مسلط على النساء" ونددت "بإلقاء الدستور والقوانين عرض الحائط من قبل نائب شعب لا يعترف إلا بالشرعية

وبتطبيق الأحكام الشرعية على الأمهات العازبات وعلى كل امرأة في تونس لا تلتزم بهذه الأحكام." واعتبرت هذا الخطاب " اغتيا لا لقيم الدستور وطموحات الثورة التونسية وخاصةً لطموحات التونسيات والتونسيين المناصرة لجمهورية الحرية والمساواة بلا تمييز أو عنف أو إقصاء". ودعت النائب للاعتذار من جميع التونسيات، وهذا لم يحدث. كما قدم إتحاد المرأة اثر هذه التصريحات شكوى ضد النائب محمد العفاس. بينما اكتفت رئاسة مجلس البرلمان بصمت رهيب لا يفسر سوى بالتواطؤ والتسامح مع هذا الخطاب العنيف. ولم يتأخر الخطاب في جني ثماره. حيث عقدت جلسة في لجنة المرأة للنظر في خطاب العفاس تحولت إلى أعمال عنف جسدي من قبل نواب ائتلاف الكرامة على زملائهم النواب. وهكذا كانت سنة 2020 سنة الاعتداءات بامتياز وخاصة على النساء. حيث كونت كل الفضاءات دون استثناء مكانا مناسبا لممارسة العنف ضد المرأة وهكذا، لم يبقى للنساء أي مكان آمن.

دوصلة

كما رأينا إذا كانت سنة 2020 مدججة بأحداث العنف. حيث تصدرت المواضيع المتعلقة بالعنف بشتى أنواعه عناوين الصحف والمحادثات اليومية الفايسبوكية وموقع التواصل الاجتماعي. وكانت محور العديد من البيانات للجمعيات والمنظمات الدولية. حيث لاحظنا ارتفاعا في معدلات العنف في قطاع الصحة والعنف الإجرامي بما يحمله من جرائم اغتصاب وتحرش وقتل وبراكاجات. كما قام البرلمان بدوره في التوعية. حيث قدم لنا بالصوت والصورة، كل ما يجب أن نتجنبه في المستقبل. وضع الأطفال في موقع أكثر هشاشة إثر جائحة الكورونا حيث أصبحوا أكثر عرضة للعنف الأسري. ولكن، تبقى الصدارة لهذه السنة، للعنف ضد المرأة بشتى أنواعه، سواء كان جسديا أو معنويا. حيث ساهمت كل الظروف في تفاقم هذه الظاهرة وأصبحت جميع الفضاءات، فضاءات عنيفة وغير آمنة للنساء. ولعل هذه السنة هي ناقوس الخطر للتسريع في تطبيق ما نص عليه قانون القضاء على العنف ضد المرأة في علاقة بتحسين برامج التعليم وادماج ثقافة المساواة بين الجنسين. ولكن التوقعات توحى بأن سنة 2021 ستكون أكثر احتقانا، حيث أنها ستحصده مخلفات فيروس كورونا الاقتصادية والاجتماعية وسنوات من عدم الاستقرار السياسي.

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG



TERRE
SOLIDAIRE
suppôt des Femmes et d'Hommes ruraux

الملتقى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقاً)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بعر 1000

الهاتف: 129 71 325 (216-) الفاكس: 128 71 325 (+216)

ftdes.net contact@ftdes.net

